البرنامج الاستثماري البلدي

التشخيص المالي

(99)



حور البلدية في إعداد برنامجها الاستثماري على مستوى التشخيص المالي والبرمجة والتمويل والإنجاز والتقييم والمتابعة

الإطار القانوني:

- <u>الأمر عدد 3505 لسنة 2014</u> المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 المتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية،
- <u>قرار وزير الحاخلية ووزير المالية المؤرخ في 13 جويلية 2015</u> المتعلق بضبط الشروط الدنيا المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إل**ى الجماعات المحلية** المنقح بقرار وزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير المالية المؤرخ في 14 نوفمبر 2017،
- <u>قرار وزير الحاخلية ووزير المالية المؤرخ في 29 ديسمبر 2015</u> المتعلق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية المنصوص عليها بالفصل 11 م<u>ن الأمر عدد 3505 لسنة 2014</u> المؤرخ في 30 سبتمبر 2014،
- <u>قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير المالية مؤرخ في 25 ديسمبر 2018</u> يتعلق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية.
 - منشور لإعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2021،

مراجع أخرى:

— رابط لتحميل وثائق إعداد المخطط السنوب للاستثمار من موقع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلنة:

https://cpscl2016.wixsite.com/cpscl2016/documents-atelier-autour-du-pai مكن تحميل الحداول الخاصة بالتحليل المالف للحماعات المحلنة عبر الرابط التالف:

. مست فعین الجازی العالم ا http://www.cpscl.com.tn/upload/telechargement/telechargement/61.doc

:מפיב

تلعب البلدية دورا محوريا في إعداد برنامجها الاستثماري على مستوى التشخيص والبرمجة والتمويل والإنجاز والتقييم والمتابعة، بما يؤهلها للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه متساكنيها باعتبارها الهيكل الأساسي للتنمية داخل منطقتها الترابية، وتتولى المصالح البلدية الفنية والمالية القيام بجرد وتقييم دقيق لمختلف التجهيزات والمرافق المنجزة خلال البرامج البلدية المتعاقبة.

على ضوء هذه النتائج يتم ضبط وترتيب الأولويات المتعلقة بالمشاريع ذات الصلة بتحسين ظروف عيش المتساكنين ومشاريع التهيئة والتهذيب والمشاريع الاقتصادية وبعث المنشآت الجماعية واقتناء التجهيزات الإعلامية ومعدات النظافة والطرقات وإنجاز المشاريع المشتركة، فضلا عن تعهد وصيانة المنشآت البلدية.

تقدم هذه الجذاذة منهجية ومحتوب التشخيص المالي للبلدية والخطوط المرجعية لإنجازه.

1. التشخيص المالب:

يرمي تحليل الوضع المالي للجماعة المحلية إلى تقييم قدراتها على السيطرة على متغيرات مواردها ونفقاتها إلى جانب قياس مدى انعكاس تنفيذ برامجها الاستثمارية على توازناتها المالية.

ويعتمد هَذا التشخيص علَّم التحليل الرجعي للموارد والنفقات للخمس سنوات الماضية وكذلك علم التحليل الاستشرافي لمالية الجماعة المحلية خلال سنة برنامج الاستثمار البلدي وتحديد الإمكانيات الممكن تعبئتها للاستثمار من تمويل ذاتي واقتراض وبما يحافظ علم توازناتها المالية والإيفاء بتعهداتها.

1.1. التحليل الرجعي للموارد والنفقات:

يعتمد في التحليل الرجعي على المعطيات المالية المسجلة بالجداول النهائية للمقابيض والمصاريف لفترة التقييم إلى جانب الحسابات المالية المتعلقة بها.

2.1. التحليل العمودي:

يقصد بالتحليل العمودي العلاقة بين كل فصل من فصول الميزانية دخلا وصرفا، ومقارنته بإجمالي الموارد أو النفقات. ويهدف التحليل العمودي إلى إظهار الأهمية النسبية لكل فصل ضمن مجموعته أو ضمن الميزانية موارد ونفقات.

1.2.1. **هيكلة الموارد والنفقات:** يتمثل تحليل هيكلة الموارد والنفقات في بيان خصائص وتطور تركيبتها من خلال احتساب وزن كل عنصر بحساب كل سنة على حدة ضمن العنصر الأم وحسب تدرج وتبويب الميزانية، وذلك بغاية تحديد أهمية كل عنصر ومواطن القوة والضعف واستنتاج مدى تأثير كل عنصر.

2.2.1. تطور ميكلة الموارد والنفقات؛ لمعرفة نسق نمو هيكلة عناصر الموارد والنفقات يعتمد احتساب معدل نموها السنوب للخمس سنوات السابقة.

3.1. التحليل الأفقي:

يمكن تعريفُ التحليل اللَّفقي بكونه مقارنة الميزانيات وجداول المقابيض والمصاريف وحسابات غلق الميزانيات مع مثيلاتها في الفترات السابقة، ويدعب بالتحليل المتحرك.

1.3.1. التحليل المالي عبر المؤشرات:

يهدف التحليل عبر المؤشرات إلى مزيد ضبط أهمية عناصر الموارد والنفقات وتبيان حقيقة منحاها بما يبرز حقيقة نسق نموها خلال مدة التحليل. من ناحية أخرى للمؤشرات مزايا تدقيق طبيعة التوازن المالي للجماعة المحلية وقدرتها على تعبئة الموارد الضرورية للاستثمار من تمويل ذاتب واقتراض، إلى جانب أهمية مجال تصرف الجماعة المحلية ومقارنة طبيعة معطياتها

المالية باقب الحماعات المحلية.

- مؤشرات هيكلة الموارد والنفقات: يهدف التحليل عبر مؤشرات الهيكلة إلى مزيد بيان أهم عناصر الميزانية المؤثرة من حيث الحجم ونسق النمو ومجال التحكم بها.
- مؤشرات هامش التصرف: يهدف التحليل عبر مؤشرات هامش التصرف إلى مزيد ضبط إستراتيجيات تعبئة الموارد وترشيد النفقات.
- اً مؤشرات المجهود الاحخاري: من خلال مؤشرات المجهود الاحخاري، يتبين قدرة ومستوت مجهود الجماعة المحلية على الاحخار وبالتالي وضع إستراتيجية دعم هذه القدرة من خلال توجيه نمو عناصر الموارد والتحكم في تطور النفقات.
- مؤشرات التداين: من خلال تحليل مؤشرات التداين، يمكن للجماعة المحلية تحديد إستراتيجية استثمارها بين موارد الاقتراض ومواردها الذاتية، وبالتالي العمل على مضاعفة مجهودها في تعبئة الموارد والتحكم وترشيد نفقاتها.
- مؤشرات حسب عدد السكان: من خلال مقارنة المؤشرات حسب عدد السكان مع المعدل الوطني أو مؤشرات الجماعات المشابهة، يمكن للجماعة المحلية بيان قدرتها علم تعبئة مواردها وقدرتها علم التحكم في نفقاتها وبالتالي وضع إستراتيجية نمو مختلف عناصرها بهدف تحسين مستوم مؤشراتها.

2.3.1. تحليل المديونية:

يتمثل تحليل مديونية الجماعة المحلية في تفصيل نوعيتها بين ديون تجاه المؤسسات الخاصة وديون تجاه المؤسسات العمومية، مع تحديد ديون المؤسسات العمومية المالية مثل ديون صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، وديون المؤسسات العمومية الأخرص بكل تفصيل، وتحديد ما إذا كانت هذه الديون مجدولة أو غير مجدولة، إلى جانب بيان الديون تجاه المؤسسات المالية الأخرى إن وجدت. كما يتطلب تحليل مديونية الجماعات المحلية بيان نسق نمو كل عنصر منها بعنوان كل سنة وخلال الفترة المعنية بالتحليل واستخراج أهميتها ومدة تراكمها.

4.1. التحليل الاستشرافي:

يتمثل التحليل الاستشرافي لمالية الجماعة المحلية في تقدير تطور توازناتها خلال فترة المخطط بناء على ما تم استنتاجه من خلال التحليل الرجعي من حيث المنحى المسجل لنمو مختلف عناصر الموارد والنفقات أو من حيث هامش تطور عناصر وأسس توازناتها المالية

2. تقديرات التوازن المالي لفترة المخطط:

باعتبار اعتماد المنّحث المسجل خلال فترة التحليل الرجعي لتطور التوازنات المالية للجماعات المحلية، يتم تحديد جملة الموارد الذاتية الممكن تعبئتها لمجابهة متطلبات الاستثمار من خلال إعداد جدول يتضمن تقديرات تطور أهم عناصر الموارد والنفقات إلى جانب تقديرات تطور مديونية الجماعة المحلية.

3. توصيات عملية:

نظراً لأَهمَية التشخيَص الفني والمالي في إنجاز برنامج استثماري يستجيب إلى حاجيات المنطقة البلدية، يجب أن تتم مراعاة الدقة والوضوح والشفافية والالتزام بالمعايير الموضوعية في إعداد المعطيات.